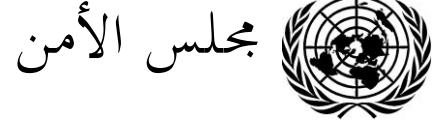


Distr.: General
9 June 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أسترعي الانتباه إلى الاجتماع التشاوري السنوي الثامن المشترك بين أعضاء
مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المعقود في
نيويورك في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، والذي اختتم أعماله مؤخرًا.

وأثناء هذا الاجتماع التشاوري، اتفق أعضاء المجلسين على إصدار بلاغ مشترك
(انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يو. جوي أوغوو
السفيرة والممثلة الدائمة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

البلاغ المشترك الصادر عن الاجتماع التشاوري السنوي الثامن المشترك بين أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

١ - عقد أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعهم التشاوري السنوي الثامن المشترك بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٢ - وأعاد أعضاء المجلسين التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، وأن ولاية تعزيز السلم والأمن في أفريقيا منوطه بمجلس السلم والأمن على النحو المنصوص عليه في بروتوكول الاتحاد الأفريقي المنشئ لمجلس السلم والأمن. وأعادوا التأكيد أيضا على أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بشأن دور الترتيبات الإقليمية في تسوية المنازعات المحلية، وأشاروا إلى نتائج اجتماعاتهم التشاورية السابقة. واستعرض أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن المسائل ذات الاهتمام المشترك، وعلى الأخص حالات التراع والأزمات التي تشهدها أفريقيا، والطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز الشراكة بين الكيانين بما يتفق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة والأحكام ذات الصلة من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن.

٣ - وأكدوا أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مسؤولة، حسب مقتضيات الأحوال، عن الوفاء بما عليها من التزامات بموجب الاتفاقات ذات الصلة المتعلقة بامتيازات وحصانات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

فيما يتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

٤ - أعرب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن عن قلقهم إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الهجمات التي شنت مؤخرا على المدنيين والمنظمات الإنسانية، والاشتباكات الطائفية بين مليشيات جماعة سيليكا السابقة وجماعة أنبي بالاك، التي نجمت عنها عواقب ضارة على السكان المدنيين، وأعاقت الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإعادة إرساء السلم والاستقرار في البلد، وفاقمت الحالة الإنسانية في البلد التي كانت متدهورة أصلا.

٥ - وأدانوا استمرار انتهاكات القانون الدولي الإنساني والانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان في البلد. وفي هذا السياق، أكدوا على الحاجة الملحة والماسة إلى وضع حدٍّ للإفلات من العقاب في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات والتجاوزات للعدالة. وأعربوا أيضا عن القلق إزاء الحالة الإنسانية المتردية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وركزوا على وجه الخصوص على الاحتياجات الإنسانية للأشخاص النازحين الذين يفوق عددهم ٥٥٠.٠٠٠ نازح، واللاجئين إلى البلدان المجاورة الذين يتجاوز عددهم ٣٠٠.٠٠٠ لاجئ. وأكدوا على أهمية تقديم الدعم المالي لتلك البلدان التي تستضيف اللاجئين القادمين من جمهورية أفريقيا الوسطى.

٦ - وسلّم الأعضاء بأن عودة اللاجئين والنازحين ومشاركتهم في الحوار السياسي والانتخابات التي ستعقد في موعد لا يتجاوز شباط/فبراير ٢٠١٥ شرطان ضروريان لإعادة إحلال السلم والاستقرار الدائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٧ - وأعاد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن تأكيد التزامهم باحترام وحدة جمهورية أفريقيا الوسطى وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ورحبوا بالأثر الإيجابي والهام لنشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك أثره في حماية المدنيين. ورحبوا أيضا بنشر عملية للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تشكل خطوة جديدة نحو القيام بعمل دولي في البلد يكون أوسع نطاقا وأكثر استدامة. ووجهوا نداء عاجلا إلى المجتمع الدولي والجهات المانحة لحشد قدر كبير من الموارد لصالح بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية، لتمكينها من أداء مهمتها على نحو أفضل وتهيئة الظروف لانتقال السلطة انتقالا سلسا من بعثة الدعم الدولية إلى البعثة المتكاملة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وشددوا على ضرورة تنسيق الجهود فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنطقة دون الإقليمية (الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا) لكفالة عملية انتقال ناجحة تستند إلى الدروس المستفادة من التجارب السابقة. ودعوا أيضا إلى التنسيق الوثيق للجهود مع عملية سانغريس وبعثة الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأكدوا كذلك على أهمية التنفيذ الفعال للتدابير الواردة في القرارين ٢١٢٧ (٢٠١٣) و ٢١٣٤ (٢٠١٤) الهادفة إلى إعادة إرساء السلم والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٨ - ودعا أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن السلطات الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية.

٩ - ورحب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن بالتزام المجتمع الدولي بإيجاد حل للأزمة وبدوره الإيجابي في هذا المجال، وخصوصا الدور الرئيسي الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ورئيسها إدريس ديبي إتنو رئيس جمهورية تشاد، ورحبوا كذلك بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لإيجاد حل للأزمة. وأكدوا أن استمرار المنطقة في أداء دورها أمر بالغ الأهمية حتى يتسنى تعزيز السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى. ورحبوا بمؤتمري القمة اللذين عقدتهما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في ليرفيل في كانون الثاني/يناير وفي نجامينا في نيسان/أبريل ٢٠١٣، وأفضيا إلى إنشاء الحكومة الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأقرّوا بالدور الأساسي الذي يضطلع به الوسيط ديبي ساسو نغيسو رئيس جمهورية الكونغو، وفريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الذي تشترك في رئاسته مفوضية الاتحاد الأفريقي وجمهورية الكونغو. ودعوا الشركاء الدوليين إلى تقديم تبرعات مالية للتصدي لما يواجهه البلد من تحديات عديدة.

١٠ - ورحب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن بالتدابير التي اتخذتها مفوضية الاتحاد الأفريقي لإنشاء آلية تنسيق بين مبادرة التعاون الإقليمي لمكافحة جيش الرب للمقاومة وبعثة الدعم الدولية، تمشيا مع البلاغات ذات الصلة الصادرة عن مجلس السلم والأمن والبيانات الرئاسية والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

فيما يتعلق بالحالة في جنوب السودان

١١ - أعرب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن عن قلقهم البالغ إزاء الحالة السياسية والأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في جنوب السودان التي تدهورت بشكل خطير منذ اندلاع أعمال العنف في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وشددوا على أن استهداف الهجمات للمدنيين أمر غير مقبول. وطالبوا بالوقف الفوري لأعمال العنف وبمساءلة مرتكبيها، وأكدوا من جديد على أهمية المشاركة الكاملة في عملية السلام الشاملة للجميع التي تقوم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بدور الوساطة فيها، والامتنال التام لاتفاق وقف الأعمال القتالية المبرم في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وطالبوا جميع الأطراف بأن تتيح، وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية في مجال المساعدة الإنسانية، وصولَ عاملي ومعدات ولوازم الإغاثة إلى جميع المحتاجين بصورة كاملة وآمنة ودون عوائق، وشددوا على ضرورة تعزيز تدابير المساعدة الإنسانية للسكان المحتاجين.

١٢ - وأدان أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن بشدة تفشّي الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، والتحريض على ارتكاب هذه التجاوزات والانتهاكات، وشددوا على ضرورة خضوع المسؤولين عن ارتكاب هذه الانتهاكات

للمساءلة. وأشاروا مع بالغ القلق إلى أن هناك أسبابا وجيهة، حسب ما جاء في تقرير بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان المؤرخ ٨ أيار/مايو ٢٠١٤، للاعتقاد بارتكاب جميع أطراف النزاع في جنوب السودان جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ودعوا لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي لمواصلة عملها من أجل كفالة المصالحة والمساءلة عما ارتكب أثناء النزاع المسلح من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان.

١٣ - ورحب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن بتوقيع "الاتفاق على إيجاد حل" للأزمة في جنوب السودان" الذي أبرم بين سلفا كير ميارديت رئيس جمهورية جنوب السودان، وريك مشار تيني، رئيس الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان المعارضين، وذلك بأديس أبابا في ٩ أيار/مايو ٢٠١٤، تحت رعاية هاييلي ماريام ديسالن رئيس وزراء إثيوبيا ورئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وحثوا الطرفين على التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق بحسن نية بهدف تشكيل حكومة انتقالية تمثل الجميع، وتحقيق المصالحة الوطنية، وإقامة نظام حكم ديمقراطي منفتح يستطيع أن يلبي الاحتياجات الأساسية لجميع أفراد شعب جنوب السودان وأن يحمي حقوقهم الإنسانية. وأكدوا أهمية ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في جميع مستويات تنفيذ الاتفاق وحل النزاع وبناء السلام. وأثنوا على الهيئة لتيسيرها إجراء الحوار السياسي الهادف إلى التوصل إلى حل دائم، وأعادوا التأكيد على تقديم كلتا الهيئتين للدعم لكفالة نجاح هذه الجهود. وأعرب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن عن تقديرهم للأعمال التي قام بها حفظة السلام التابعون لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من أجل حماية المدنيين، بمن فيهم الرعايا الأجانب، المهددين بالتعرض لعنف بدني، ومن أجل تحقيق استقرار الحالة الأمنية. ودعوا إلى النشر السريع لقوات من المنطقة ودمجها في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لكي تدعم البعثة وتساندها في إنجاز ولايتها المعدلة.

فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٤ - أعرب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن عن القلق إزاء الحالة الأمنية والإنسانية الهشة التي لا تزال سائدة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعربوا أيضاً عن القلق إزاء الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تمارسها الجماعات المسلحة، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوى الديمقراطية المتحالفة وجيش الرب للمقاومة. ورحبوا بنهاية التمرد الذي قادته حركة ٢٣ مارس، وبتوقيع الحركة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في نيروبي على الوثائق الختامية لحوار كمالا الذي يسرته أوغندا بصفتها رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وشددوا على أهمية كفالة تنفيذ جميع الأحكام الواردة في الوثائق الموقعة على نحو سريع وبنية صادقة. وأدانوا بقوة

انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، وتجنيد الأطفال واستخدامهم من قِبَل الجماعات المسلحة، ودعوا إلى وقف فوري لجميع أشكال العنف.

١٥ - ودعا أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن جميع الأطراف الموقعة وبلدان المنطقة إلى أن يواصل كل منها، في جهوده الرامية إلى مكافحة الجماعات المسلحة، تنفيذ التزاماته المشمولة بالاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في على وجه السرعة وبالكامل وببنية صادقة. وحثوا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على اتخاذ خطوات إضافية من أجل تنفيذ التزامها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون، بما في ذلك إنشاء جيش وطني محترف ومستدام وخاضع للمساءلة، يشمل قوة للرد السريع، وفقا لالتزامها بتعميق إصلاح قطاع الأمن، وإتمام وضع خطة شاملة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين. وأكدوا مجددا تأييدهم للمساعي الحميدة التي يبذلها كل من الممثل الخاص للأمين العام المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، والمبعوث الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمبعوث الخاص للولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة البحيرات الكبرى، وكبير المنسقين لشؤون منطقة البحيرات الكبرى في الاتحاد الأوروبي، دعما لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون.

١٦ - وأشاد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن بإسهام بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك لواء التدخل التابع لها، في تعزيز السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورحبوا بالتزام البلدان المساهمة بقوات في البعثة بالوفاء بولاية البعثة المتعلقة بحماية المدنيين.

١٧ - ورحب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن بالدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من أجل التوصل إلى حل دائم للأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ودعوا الشركاء الدوليين إلى بذل كل جهد ممكن من أجل كفالة الجني الفوري لثمار السلام من خلال المشاريع السريعة الأثر على الصعيدين المحلي والإقليمي، بغية كفالة التنمية الاقتصادية وتعزيز التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي.

فيما يتعلق بالحالة في مالي

١٨ - أعرب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن عن القلق إزاء الحالة الأمنية المتدهورة في شمال مالي، التي لا تزال تهدد السلام الهش في البلد. وأعربوا أيضا عن القلق إزاء وجود جماعات إرهابية وما ترتكبه هذه الجماعات من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

١٩ - وأحاط أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن علما بتوقيع حكومة مالي والحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد والحركة العربية الأزوادية اتفاقا لوقف إطلاق النار في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤. وأشادوا بجهود رئيس الاتحاد الأفريقي والرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز وبجهود الممثل الخاص للأمين العام لمالي ألبرت كويندرس في هذا الصدد. وحثوا الأطراف الموقعة على تنفيذ وقف إطلاق النار بالكامل وبنية صادقة.

٢٠ - ودعا أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن إلى الاستئناف الفوري لعملية التجميع ومحادثات السلام الصادقة بين حكومة مالي والجماعات المسلحة الموقعة والمنظمة إلى اتفاق واغادوغو المبدئي. وأعربوا مجددا عن مساندتهم لاستعادة سلطة دولة مالي على كامل أراضيها وللتوصل إلى حل سياسي دائم للأزمة وإلى سلام واستقرار بعيدي الأمد في جميع أنحاء البلد، على نحو يحترم سيادة دولة مالي ووحدها وسلامتها الإقليمية.

٢١ - وأكد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن مجددا مساندتهم الكاملة للعملية الداخلية في مالي المتمثلة في إجراء حوار سياسي وطني جامع ومصالحة شاملة. وأكدوا مجددا أيضا مساندتهم الكاملة لدور كل من الممثل الخاص للأمين العام المعني بمالي، رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والممثل السامي لمفوضية الاتحاد الأفريقي المعني بمالي ومنطقة الساحل، الرئيس بيار بويويا، في الإسهام في تنفيذ وقف إطلاق النار، وتحقيق الاستقرار في مالي، وإطلاق محادثات سلام صادقة على أساس اتفاق واغادوغو المبدئي.

٢٢ - وأعرب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن عن مساندتهم الكاملة لجهود جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار على المدى الطويل في مالي. وشددوا أيضا على أهمية مواجهة الحالة الإنسانية المتدهورة في شمال مالي.

٢٣ - ورحب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن بالتعبئة المتزايدة لبلدان المنطقة، التي تشمل التصدي لآفة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في منطقة الساحل والصحراء، بما في ذلك من خلال عملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، إضافة إلى المؤتمرين الوزاريين

الإقليميين المنعقدين في طرابلس في آذار/مارس ٢٠١٢ وفي الرباط في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

فيما يتعلق بالحالة في الصومال

٢٤ - شدد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن على أهمية شراكتهم الاستراتيجية في الصومال. ورحبوا بإنجازات العملية الحالية للجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأعربوا عن التقدير للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة في البعثة على ما قدمته من تضحيات، كما أعربوا عن التقدير لأفراد الجيش الوطني الصومالي العاملين من أجل السلام في الصومال. وأشادوا ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال خلال الشهر الاثني عشر الأولى لعملها، ورحبوا بتمديد ولايتها. ورحبوا أيضا بالمساندة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وشدد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن على أن أمن الصومال في المدى البعيد يعتمد على تطوير الجيش الوطني الصومالي. ورحبوا بالمساهمات في الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة لدعم الجيش الوطني الصومالي، المتسقة مع إذن مجلس الأمن في القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣)، وشددوا على الحاجة الملحة إلى المزيد من التمويل من الشركاء الدوليين. وشددوا أيضا على ضرورة أن تلتزم حكومة الصومال بأحكام تعليق الحظر المفروض على الأسلحة، وأن تمثل بالكامل لجميع متطلباتها المتعلقة بتقديم التقارير إلى مجلس الأمن ولجنة الجزاءات المعنية.

٢٥ - وأعرب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن عن القلق إزاء الحالة الإنسانية في الصومال. وشددوا على الحاجة الملحة لتمويل نداء الأمم المتحدة المتعدد السنوات، الذي لم يتلق سوى ١٩ في المائة من التمويل الضروري. وأعربوا عن أسفهم إزاء تقارير تفيد بمنع حركة الشباب وصول المساعدات لمن هم في أمس الحاجة إليها.

٢٦ - ورحب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن بما جرى مؤخرا من تشكيل حكومة جديدة ومجلس وزراء في الصومال. وأشادوا بإشادة خاصة بإجراء انتخابات ناجحة في بوتلاند، والتسليم السلمي للسلطة الذي تلى ذلك. ورحبوا بامتداد أنشطة حكومة الصومال إلى مناطقها، بغرض إنشاء دولة اتحادية فعالة في الوقت الملائم، ونوهوا بأهمية التوصل إلى تسوية سياسية شاملة يستند إليها استقرار الصومال. وأعربوا عن القلق إزاء استمرار قدرة حركة الشباب على إعداد وشن عمليات، وشددوا على الحاجة إلى متابعة سريعة لمساعي توفير الخدمات الأساسية في المناطق المحررة من حركة الشباب، وأكدوا أهمية وصول المساعدات الإنسانية إلى تلك المناطق. وشجّع أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم

والأمن حكومة الصومال على إتمام خطتها المعنونة "رؤية ٢٠١٦" نحو إجراء انتخابات بحلول عام ٢٠١٦، بما في ذلك تحقيق مراحل إنجاز رئيسية مثل الاستفتاء على الدستور وتكوين إدارات حكومية مؤقتة، وأعربوا عن استعدادهم لمساندة تلك الخطة.

فيما يتعلق بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

٢٧ - أعرب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن عن قلقهم العميق إزاء التدهور الكبير للحالة الأمنية في دارفور خلال عام ٢٠١٣، مع استمرار الصدمات بين حكومة السودان والجماعات المسلحة المتمردة واحتدام العنف بين القبائل، بما في ذلك أعمال العنف التي تشارك فيها عناصر تابعة لوحدة شبه عسكرية وللميليشيات القبلية، وهي أعمال عنف أصبحت مصدرا رئيسيا للعنف ضد المدنيين وسببا في تشريد السكان. وحث أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن جميع أطراف النزاع على وقف جميع أعمال العنف فورا، والانضمام إلى عملية السلام دون شروط مسبقة استنادا إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، من أجل تحقيق سلام دائم في المنطقة في جو من الاستقرار. وأكدوا مجددا دعمهم لإجراء حوار ومشاورات داخلية بقيادة دارفورية، ودعوا حكومة السودان والجماعات المسلحة إلى ضمان تهيئة البيئة المؤاتية اللازمة لبدء هذا الحوار فورا، ورحبوا في هذا الصدد بتشكيل لجنة تنفيذ الحوار والمشاورات الداخلية في دارفور.

٢٨ - وأثنوا على الجهود التي تبذلها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من أجل تعزيز السلام والاستقرار في دارفور، وأكدوا مجددا دعمهم الكامل للعملية المختلطة في حماية المدنيين في دارفور وسط التحديات الإجرائية والاستراتيجية والعملية التي تعترض سبيل ولايتها. ورحب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن بالأولويات الاستراتيجية المنقحة للعملية المختلطة المتمثلة في حماية المدنيين وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية وضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني وبذل مساعي الوساطة بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة للاتفاق استنادا إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، مع مراعاة التحول الديمقراطي الجاري على الصعيد الوطني ودعم الوساطة في الصراع بين القبائل، بسبل منها اتخاذ تدابير لمعالجة أسبابه الجذرية. وأشاروا إلى أن قدرة العملية المختلطة على تيسير تحقيق التقدم في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور يعوقها تباطؤ الأطراف الموقعة وعدم التوصل إلى تسوية سياسية تتسم بالشمولية بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة للاتفاق. وحثوا المانحين على تقديم تبرعاتهم المعلنة والوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب، بما في ذلك الالتزامات المقطوعة في مؤتمر الدوحة المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٣، وأكدوا أن التنمية يمكن أن تدعم تحقيق سلام دائم في دارفور.

٢٩ - وأدانوا بشدة الهجوم الذي شُن على مرافق العملية المختلطة في كيبكايية بشمال دارفور يوم ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٤، وأسفر عن مقتل رواندي عامل في حفظ السلام، وقدموا تعازيهم لأسرة الفقيد والحكومة رواندا.

٣٠ - ورحب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن بإعلان الرئيس البشير في ٢٧ كانون الثاني/يناير اعتماده إجراء حوار وطني، وأشار إلى أن طرائق إجراء ذلك الحوار ينبغي أن تتيح فرصة لمعالجة الشكاوى المشروعة لشعب دارفور. وتطلعوا إلى رؤية المزيد من التقدم نحو تنفيذ عملية حوار تشمل الجميع، وشددوا على أهمية المشاركة الفعالة للمرأة في هذه العملية، وفي الجهود المبذولة من أجل السلام في دارفور. وأعربوا عن ارتياحهم للجهود التي بذلها محمد ابن تشامباس الممثل الخاص وكبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ورئيس العملية المختلطة، من أجل سد الفجوة بين الحكومة والجماعات المتمردة غير الموقعة للاتفاق ومن أجل تعزيز الحوار الوطني. ورحبوا أيضا بالجهود التي يبذلها كبير الوسطاء المشترك وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، لتيسير تنفيذ عملية تشمل الجميع، وشجعوا هذه الجهات على مواصلة تنسيق جهودها، ضمن ولاية كل منها، لكفالة تحقيق التآزر.

فيما يتعلق بالتعاون على مكافحة الإرهاب في أفريقيا

٣١ - أكد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين، وأن الأعمال الإرهابية كافة هي أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، أيا كانت دوافعها أو زمن ارتكابها أو الجهة المرتكبة. وأكدوا ضرورة تعاون الدول تعاوننا وثيقا، وفقا للقانون الدولي، عند وقوع حوادث الاختطاف وأخذ الرهائن التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، كما أكدوا ضرورة تبادل جميع الدول أقصى قدر ممكن من المساعدة في الاضطلاع بالتحقيقات أو الإجراءات الجنائية فيما يتصل بتمويل الأعمال الإرهابية أو دعمها. ودعوا جميع الدول الأعضاء إلى الحيلولة دون استفادة الإرهابيين بصورة مباشرة أو غير مباشرة من مدفوعات الفدية أو من التنازلات السياسية، وإلى ضمان الإفراج عن الرهائن بشكل آمن. وسلموا في هذا الصدد بالدور الهام الذي تؤديه لجنة أجهزة المخابرات والأمن الأفريقية والجهود التي يبذلها المركز الأفريقي المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب.

٣٢ - ودعوا جميع الدول إلى مواصلة المساعي الدولية لتعزيز الحوار وتوسيع آفاق التفاهم بين الحضارات، سعيا لمنع الاستهداف العشوائي للأديان والثقافات المختلفة، وأن تتخذ جميع التدابير التي قد تكون ضرورية وملائمة، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، من أجل

التصدي للتحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية بدافع التطرف والتعصب، ومن أجل منع الإرهابيين ومناصرهم من ممارسة الأنشطة الهدامة في المؤسسات التعليمية والثقافية والدينية.

٣٣ - واعتبر أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن أن تقاسم المعلومات الاستخباراتية وفرض الجزاءات أدواتان هامتان لمكافحة الإرهاب، وشددوا على أهمية التنفيذ العاجل والفعال للقرارات ذات الصلة، ولا سيما قرارا مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، باعتبارها وسائل أساسية لمحاربة الإرهاب. ورحبوا في هذا السياق بالقرار الذي اتخذته لجنة مجلس الأمن في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤ عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، بإدراج تنظيم بوكو حرام في القائمة الخاصة بالجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة.

٣٤ - وأكد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن ضرورة اتباع نهج شامل في الكفاح ضد الإرهاب في الأمد الطويل، عن طريق معالجة تحديات تحقيق النمو الاقتصادي المطرد وتعزيز الحكم الرشيد وتخفيف حدة الفقر وبناء قدرات الدولة وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية ومحاربة الفساد، فضلا عن النهوض بثقافة السلام والحوار والمصالحة بين الأديان والحضارات.

تعزيز التعاون بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في إطار من الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

٣٥ - أكد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن على أهمية العلاقة بين المجلسين في تلبية الاحتياجات المتعلقة بالسلام والأمن في أفريقيا، ورحبوا بالتقدم المحرز في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق عقد اجتماعات منتظمة.

٣٦ - واتفقوا على إيجاد المزيد من سبل توطيد العلاقات بين المجلسين، بوسائل منها تحسين فعالية الاجتماعات التشاورية السنوية وعقد المشاورات في الوقت المناسب وإيفاد بعثات ميدانية تعاونية من أعضاء المجلسين، حسب الاقتضاء، بغية صوغ مواقف واستراتيجيات متسقة أساسها التعامل مع كل حالة على حدة عند تناول حالات النزاع في أفريقيا.

٣٧ - وأكدوا أهمية توفير الدعم لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بأسلوب يجمع بين المرونة وقابلية التنبؤ والاستدامة، بما في ذلك عن طريق زيادة التمويل الذي تقدمه الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وفرادى البلدان المانحة، مع التأكيد مجددا على مسؤولية المنظمات الإقليمية عن توفير الموارد البشرية والمالية واللوجستية وغيرها من الموارد

اللازمة لعملها، بسبل منها المساهمات التي يقدمها أعضاؤها والدعم الذي تتلقاه من شركائها.

٣٨ - ولاحظوا كذلك الجهود التعاونية في حالات النزاع والأزمات بشأن عدد من القضايا الشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك في إطار التعاون بين مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع وبين مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في أفريقيا والتصدي له، التي أُقرت في أديس أبابا في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ورحبوا بتعيين بينيتا ديوب مبعوثة خاصة لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن. ورحبوا كذلك بعقد الجلسة الأولى المفتوحة لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، وأشاروا إلى التعاون المعزز بين إدارة السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة.

٣٩ - واتفق أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن على عقد اجتماعهم التشاوري السنوي التاسع المشترك في أديس أبابا في عام ٢٠١٥. وسيُحدد موعد الاجتماع من خلال المشاورات بين رئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ورئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.